



معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)

مؤشر الشفافية المالية لبلدية قباطية 2018

مقدمة

ضمن مشروع "من أجل سياسات مالية داعمة للتنمية" الذي ينفذه معهد الأبحاث التطبيقية-القدس (أريج) بتمويل من أوكسفام، والذي يهدف إلى تحقيق قيم الحكم الرشيد الأساسية من شفافية، ومشاركة، وعدالة ومساءلة في توزيع المال العام (الضرائب والإيرادات والمساعدات)، والاستجابة لأولويات المواطنين/ات. تم تنفيذ مؤشر الشفافية المالية في البلديات الفلسطينية الذي يهدف إلى زيادة وصول المواطنين/ات للمعلومات المالية وتبني أنظمة موازنات شفافة تشاركية، وذلك من خلال:

- تقييم إتاحة المعلومات للمواطنين/ات بالتوقيت المناسب.
- تقييم درجة وضوح وأهمية المعلومات المتاحة للمواطنين/ات.
- تقييم نجاعة الأدوات التي تتيح المعلومات للمواطنين/ات.
- تقييم وسائل مشاركة المواطنين/ات في مراجعة ومراقبة الوثائق المالية.

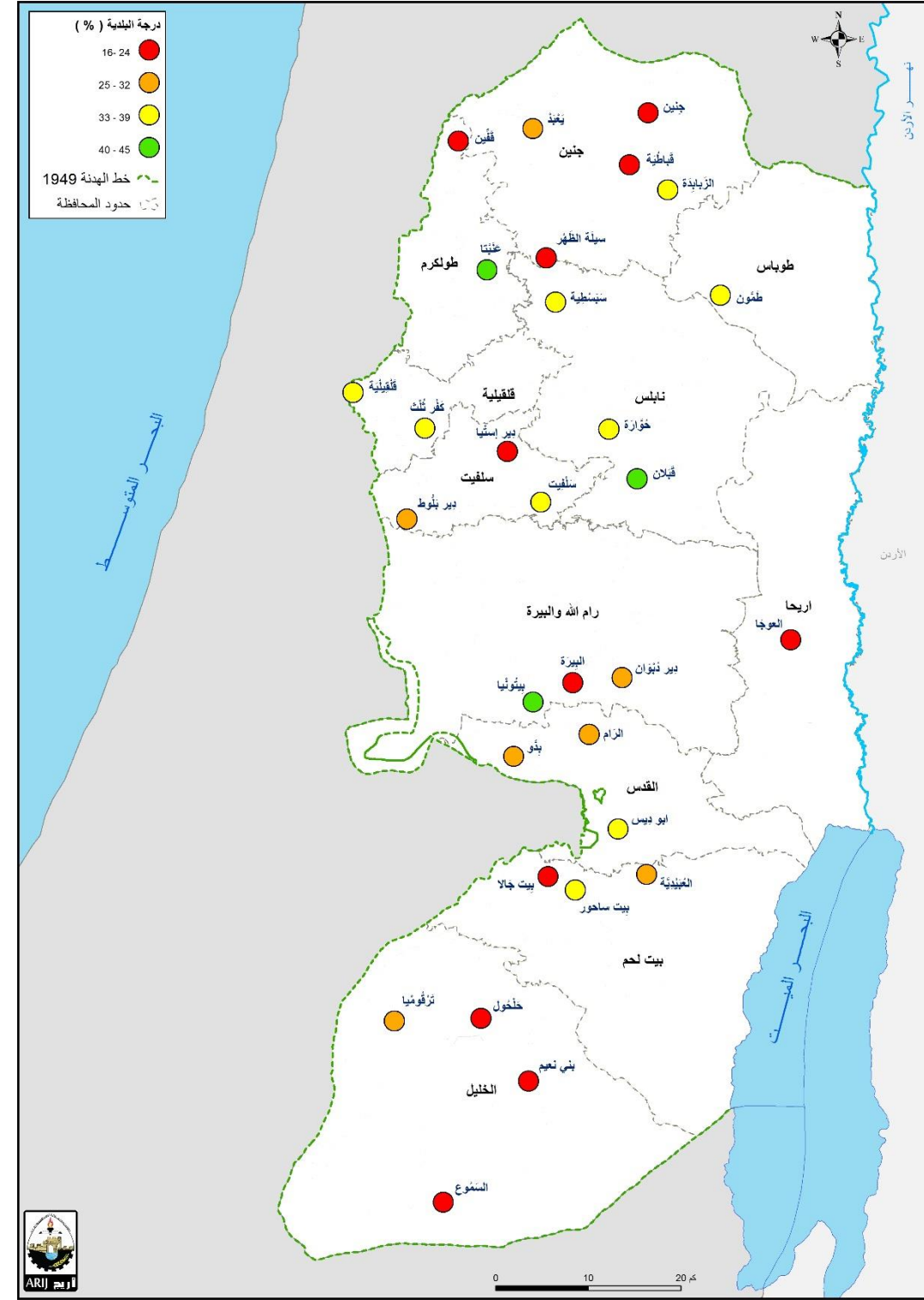
المنهجية

استهدف مؤشر الشفافية المالية في البلديات الفلسطينية 30 بلدية فلسطينية في الضفة الغربية متنوعة من حيث التوزيع الجغرافي وعدد السكان والتصنيف. وتم قياس الشفافية المالية من خلال استبيان معتمد دولياً من قبل مؤسسة الموازنة التشاركية الدولية (IBP). وتم تقسيم البيانات التي تم جمعها في الاستبيان إلى قسمين، القسم الأول ويتضمن بيانات أساسية حول البلدية، والقسم الثاني حول استخدام وتطبيق الشفافية والمشاركة في المراحل المختلفة من دورة الموازنة.

وقد تم اتباع النهج التشاركي عن طريق تعبئة الاستبيان مع الموظف/ة المسؤول عن إعداد الوثائق المالية للبلدية، وموظف/ة العلاقات العامة، وعضو/ة من أعضاء المجلس البلدي أو المدير/ة التنفيذي للبلدية. وتمت الإجابة عن الأسئلة لآخر سنة مالية مكتملة وهي 2017. وبعد الانتهاء من جمع المعلومات، قام فريق العمل بمراجعة الإجابات وتدقيقها وتعديلها إن دعت الحاجة واعتمادها بالاتفاق مع البلدية، ثم إدخال البيانات على قاعدة البيانات المخصصة للمؤشر، وكتابة تقرير حول كل بلدية مستهدفة ثم تقرير شامل حول نتائج المؤشر.

وهذه هي التجربة الأولى على مستوى البلديات في العالم العربي. وتركز الأسئلة على الشفافية المالية ومشاركة المواطنين/ات في دورة الموازنة وليس المتطلبات القانونية أو المالية، لأن الهدف هو تقييم الممارسات الفعلية في الشفافية والمشاركة، وإلى زيادة وصول المواطنين/ات للمعلومات المالية وتبني أنظمة موازنات شفافة تشاركية. لهذا سيصمم برنامج بناء قدرات شامل للبلديات والوزارة في عام 2019 بحسب نتائج المؤشر لتعزيز ممارسات الشفافية والمشاركة، وسيعاد قياس المؤشر مرة ثانية عام 2020.

مؤشر الشفافية المالية في البلديات الفلسطينية



مؤشر الشفافية المالية في البلديات الفلسطينية 2018

ضمن مشروع "من أجل سياسات مالية داعمة للتنمية"

تنفيذ: معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج) بالشراكة مع وزارة الحكم المحلي

الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤشر: fti.arij.org

أعد مؤشر الشفافية المالية الخاص بالبلديات الفلسطينية في إطار التعاون المشترك بين وزارة الحكم المحلي ومعهد أريج، وذلك من خلال مشروع "من أجل سياسات مالية داعمة للتنمية" بدعم من أوكسفام.

محتوى هذه النشرة لا يعبر بالضرورة عن آراء مؤسسة أوكسفام. الكاتب يتحمل كامل المسؤولية عن كل المعلومات والآراء الموجودة في النشرة



النتيجة الرئيسية لبلدية قباطية

22%

هي الدرجة التي حصلت عليها بلدية قباطية في مؤشر الشفافية المالية، وصنفت بأنها ضعيفة في الشفافية المالية و مشاركة المواطنين/ات، وذلك لأن الوثائق المالية الرئيسية التي تصدرها البلدية غير متاحة للمواطنين/ات. بالإضافة الى أنها لم تقم بإشراك المواطنين/ات في عملية إعداد الموازنة أو متابعة تنفيذها، أو في عملية مراجعة تقرير المدقق الخارجي. ولا تتيج البلدية أي وسائل للإجابة عن أسئلة المواطنين فيما يتعلق بالتقرير النهائي، ولم تقم بعقد أي جلسات استماع مع المواطنين/ات حول الموازنة و التقارير المالية السنوية.

توفر الوثائق المالية للمواطنين/ات

ما هي الوثائق المالية المتوفرة للمواطنين وطرق نشرها؟

وسيلة النشر	الإتاحة للمواطنين/ات	الوثيقة المالية الرئيسية
--	☹	مقترح الموازنة
--	☹	الموازنة المصدقة
	☑	موازنة المواطن
--	☹	التقرير الختامي (تقرير نهاية العام)
--	☹	تقرير المدقق الخارجي
	☹	تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية أو وزارة الحكم المحلي
	☑	خطة المشتريات السنوية

☺ متاحة للمواطنين/ات
☹ غير متاحة للمواطنين/ات
☑ لم يتم اصدارها
☒ متاحة عند الطلب

وسائل النشر

الوسيلة	أمثلة
وسائل النشر السمعية والبصرية	الراديو، التلفزيون، أو غيرها
وسائل النشر الشفهي المباشر	الاجتماعات العلنية، جلسات الاستماع أو غيرها
أشكال المساعدة الدائمة شفوياً للمواطنين	مركز خدمة الجمهور، خطوط "المساعدة" هاتفياً أو غيرها
الإنترنت	صفحات الويب، المدونات، وسائل التواصل الاجتماعية
المنشورات المكتوبة الموجزة للوثائق المالية	الكتيبات، أو غيرها
نسخ مطبوعة من وثائق الموازنة	متاحة في الأماكن العامة و / أو من خلال مرافق البلدية

إتاحة المعلومات ومشاركة المواطنين/ات

الموازنة المقترحة:

- تشترك البلدية قطاعات محددة من السكان في عملية إعداد الموازنة المقترحة بشكل غير منتظم.
- لا تعقد وزارة الحكم المحلي أي جلسات استماع مع المواطنين/ات حول الموازنة المقترحة قبل المصادقة عليها.

تنفيذ الموازنة:

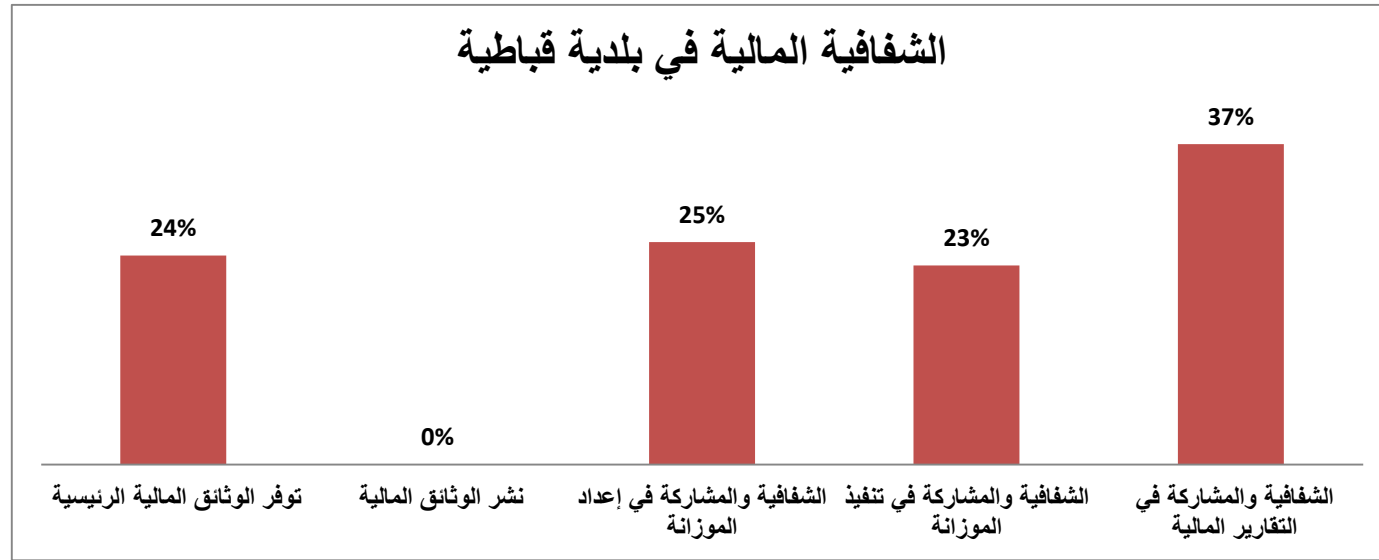
- لا تشترك البلدية المواطنين/ات في عملية تنفيذ الموازنة بعد المصادقة عليها.
- لا تعقد البلدية أو وزارة الحكم المحلي أي جلسات استماع مع المواطنين/ات أثناء السنة المالية.

التقارير الختامية وعملية التدقيق:

- لا تشترك البلدية المواطنين/ات في عملية مراجعة التقارير الختامية.
- لا تقوم البلدية بالرد علناً على استفسارات المواطنين/ات بشأنها.

الشفافية المالية في بلدية قباطية

الشفافية المالية في بلدية قباطية



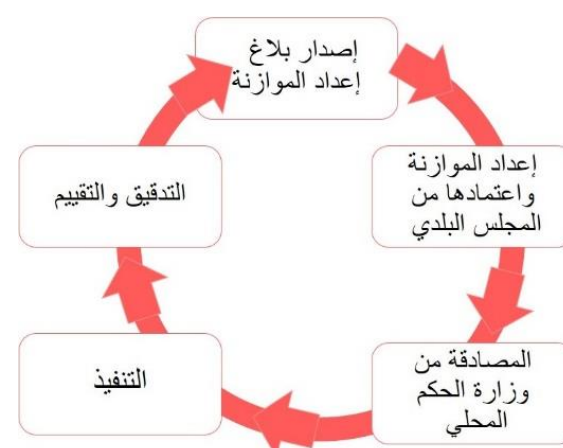
الوثائق المالية الرئيسية

1. الموازنة المقترحة: هي الوثيقة المالية التي يتم إعدادها ورفعها لوزارة الحكم المحلي للمصادقة عليها عبر نظام إلكتروني يسمى بوابة الموازنات.
2. الموازنة المصدقة: هي الوثيقة المالية التي تمت الموافقة عليها من قبل وزارة الحكم المحلي.
3. موازنة المواطن: هي وثيقة مبسطة للموازنة المصدقة، بحيث تمكن المواطن العادي من التعرف على كيفية توزيع النفقات والإيرادات، حتى يستطيع المواطن متابعة الشؤون المالية لبلديته.
4. خطة المشتريات: هي وثيقة توضح ما تنوي البلدية شراؤه في السنة المالية من بضائع (مركبات، لوازم مكتبية، الخ) ومن خدمات (بناء واستشارات وغيرها) من موردين خارجيين، وتوضح الطريقة المتوقعة اتباعها للشراء.
5. تقرير نهاية العام: هي الوثيقة المالية التي تتضمن الميزانية الفعلية للبلدية في نهاية كل عام مالي، ويحتوي على تفاصيل للنفقات والإيرادات ويوضح أي اختلافات بين الأرقام التقديرية والفعلية.
6. تقرير التدقيق الخارجي: هو التقرير الناتج عن عملية التدقيق التي تقوم بها البلدية عن طريق مدقق الحسابات الخارجي.
7. تقرير وزارة الحكم المحلي أو ديوان الرقابة المالية والإدارية: هو التقرير الناتج عن عملية التدقيق التي تقوم بها جهة أخرى غير البلدية كوزارة الحكم المحلي أو ديوان الرقابة الإدارية والمالية.

معلومات عامة حول بلدية قباطية

التأسيس	1975
عدد السكان	25,000 نسمة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)
عدد أعضاء المجلس البلدي	13 عضوة
عدد الموظفين/ات	140 موظف منهم 3 موظفات
عدد أقسام البلدية	7 أقسام
تصنيف البلدية	B (وزارة الحكم المحلي).
مركز خدمة الجمهور	يوجد.
هاتف	042511606
فاكس	042526847
صفحة الفيسبوك	Q.Municipality

دورة الموازنة في البلدية



الشفافية في عملية المشتريات والخدمات

المشتريات (العطاءات، والترسية والشكاوى):

- تتيج البلدية المعلومات المتعلقة بإعلانات العطاءات في الصحف المحلية.
- لا يوجد جهة رقابة خارجية (كمنظمات المجتمع المدني والإعلام) على عملية فتح وترسية العطاءات.
- تتيج البلدية المعلومات المتعلقة بترسية العطاءات للمواطنين/ات، وتسمح بتقديم الاعتراضات والشكاوى.

تقديم الخدمات:

- تتيج البلدية معلومات حول كافة الخدمات التي تقدمها وشروط استحقاقها.
- تتيج البلدية معلومات حول خدمات تقدمها جهات حكومية أخرى داخل حدود البلدية الجغرافية.
- تتيج البلدية آليات لتقديم الشكاوى أو الاقتراحات بشأن خدمات البلدية من خلال مركز خدمة الجمهور.

خدمة التعليم

- يوجد لجنة تقوم بجباية ضريبة المعارف وهي منفصلة عن البلدية.